الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

30 **مايو** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الرؤية تعزز ثقة المواطن بالمؤسسات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 شوال 1442هـ -30 مايو 2021م
https://www.alriyadh.com/1888026

كشفت دراسة جديدة أجرتها الباحثة د. عبير بنت محمد بن سفران بعنوان "دور الثقة المجتمعية في تعزيز رأس المال الاجتماعي في المجتمع السعودي" في رسالتها لنيل درجة الدكتوراه قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود أن السعوديين يثقون بمؤسساتهم الحكومية بدرجة مرتفعة، ويثقون في نزاهتها وجودة عملها.

وجاءت ثقة السعوديين في مؤسسات حكومتهم، لتعكس حرص وجهود المملكة في تحقيق أهداف خططها التنموية التي آخرها خطة التنمية العاشرة، وتحديدها لاثني عشر برنامجاً اجتماعياً واقتصادياً من قبل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية من أجل تحقيق أهداف رؤية 2030 وما تضمنته هذه البرامج من آليات لتحسين الحوكمة، وتعزيز التفاعل بين مختلف الأجهزة الحكومية والمواطنين، وإيجاد آليات لتلقي شكاوى المواطنين ودراستها والرد عليها، والسعي لتحقيق الكفاءة والفاعلية والجودة فيما تقدمه الأجهزة الحكومية للمواطنين من منتجات أو خدمات، والنهوض بجودة وقدرة هذه المؤسسات على أداء الواجبات المطلوبة، وقدرتها على التعامل بفاعلية مع المشكلات التي يواجهها المواطنون، كذلك العمل على تطوير أنظمة الأجهزة المختصة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وعمليات المساءلة والمحاسبة التي قامت بها الحكومة السعودية خلال السنوات الأخيرة بداية من كبار رجال الدولة إلى أصغر موظفيها.

وأكدت الباحثة عبير سفران على أن المؤسسات الخيرية السعودية تنجز أعمالها بجودة وسرعة، كما أن الإجراءات فيها تسير وفق اللوائح والأنظمة، وتؤدي أعمالها بأمانة عالية، وتتيح معلومات حول أنشطتها وإنجازاتها وعملها، وتستجيب لاحتياجات المواطنين بشكل جيد.

وأوضحت أن هذه النتيجة جاءت بسبب اهتمام الخطط التنموية للدولة السعودية بالقطاع غير الربحي، وفاعلية الجهود والبرامج التي طُرحت في رؤية 2030 حول التغلب على معوقات تعزيز التنمية المجتمعية وتنمية القطاع غير الربحي، وزيادة تنوعه وتأثيره، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والأوقاف الخيرية، إلى جانب جهود هذه المؤسسات في تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك الاهتمام باختيار البرامج المناسبة للفئات المستفيدة، والعمل على توفير أوقاف تساعدها على تحقيق أهدافها، وتقديمها للكثير من الخدمات للمستفيدين كالإعانات المالية، الأدوية، الأجهزة الطبية، التدريب والتأهيل والتعليم وغيرها من الخدمات المتنوعة، ما جعلها تحظى بثقة المواطنين.

وأرجعت الباحثة في دراستها ارتفاع مستويات الثقة في القطاع الخاص من قبل المواطنين، لما حققته من أنماط عمل جديدة، ومن ثم أصبحت بيئة العمل جيدة، إضافة إلى مصفوفة اللوائح والأنظمة التي تضمن حقوق من يشتغلون فيه، ومن أهمها تحسن السلم الوظيفي ووجود أنظمة تأمينات وتأمين صحي وخلافه؛ ما يحسن مستوى الثقة في هذا القطاع.

لجنة شورية تجتمع مع نائب وزير الحج والعمرة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 شوال 1442هـ -30 مايو 2021م
https://www.alriyadh.com/1888028

الرياض - محمد الشيباني

عقدت لجنة الحج والإسكان والخدمات إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى اجتماعًا لها عبر الاتصال المرئي برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة د. أيمن بن صالح فاضل، وذلك بمشاركة نائب وزير الحج والعمرة د. عبدالفتاح بن سليمان مشاط، وعدد من المسؤولين في وزارة الحج والعمرة.

وناقش الاجتماع الذي شارك فيه أعضاء المجلس أعضاء اللجنة أبرز ما ورد في تقرير الأداء السنوي لوزارة الحج والعمرة للعام المالي 1441/1442هـ، حول أداء الوزارة خلال عام التقرير، وما احتواه من معلومات وبيانات.

وتناول الاجتماع العديد من المحاور التي تركزت على الأهداف الإستراتيجية والإجرائية للوزارة في ظل مواجهة جائحة كورونا، ومدى نجاح استخدامات الوزارة للتقنية والتطبيقات الذكية، إضافة إلى الصعوبات والتحديات التي تواجهها الوزارة في أدائها مهامها.

وقدم أعضاء اللجنة خلال الاجتماع عددًا من الاستفسارات والتساؤلات حول الخطة الإستراتيجية للوزارة، والمبادرات التي قامت بها، بالإضافة إلى ما تم إنجازه خلال عام التقرير، فيما أجاب المسؤولون في الوزارة على ما تم طرحه من استفسارات تمهيدًا بأن تقوم اللجنة بإعداد تقريرها المتضمن توصياتها لرفعها للمجلس لمناقشتها في الفترة المقبلة.

لجنة الشورى تبحث مع الحقيل تطوير الإسكان والبلديات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 شوال 1442هـ -30 مايو 2021م
https://www.al-madina.com/article/733742

لمدينة - جدة

بحثت لجنة الحج والإسكان والخدمات بمجلس الشورى برئاسة الدكتور أيمن بن صالح فاضل، مع وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد بن عبدالله الحقيل، التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان للعام المالي 1441 /1442هـ.

وجرى استعراض العديد من المحاور التي تركزت حول الإستراتيجية العامة للوزارة، والتخطيط العمراني وشؤون الأراضي وتطوير النموذج التشغيلي، والتحول الرقمي للوزارة، وتكامل أداء الوزارة وتعاونها مع الجهات الحكومية الأخرى، بالإضافة للصعوبات والتحديات التي تواجهها. وبحث الاجتماع السبل الكفيلة بدعم الرقابة البلدية كجانب مهم لتطوير القطاع البلدي، وما يُمكن تطويره من الأنظمة والاشتراطات والتراخيص لإزالة كافة المعوقات والتوسع فيها من خلال الرقابة المجتمعية، والقطاع الخاص، كما تمت مناقشة عدد من الموضوعات التي تضمَّنها التقرير السنوي للوزارة.

وقدم أعضاء اللجنة خلال الاجتماع عددًا من الاستفسارات حول أولويات عمل الوزارة في تمكين المدن، وتحسين المشهد الحضري، والمستهدفات لتطوير معايير التنمية المستدامة، ومستوى جودة الحياة، وتعزيز ترتيب المملكة ضمن أفضل المدن والمنشآت الحضارية في العالم.

وأجاب وزير الشؤون البلدية ومسؤولو الوزارة على ما قدم من استفسارات حول جهود الوزارة في هذه الجوانب، وذلك

تمهيدًا لإنهاء اللجنة إعداد تقريرها النهائي ورأيها بشأن التقرير السنوي للوزارة للعرض أمام المجلس في إحدى الجلسات المقبلة.
كماعقدت اللجنة الصحية في مجلس الشورى اجتماعًا عبر الاتصال المرئي برئاسة الدكتورة زينب بنت مثنى أبو طالب، ومشاركة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور هشام الجضعي وعددٍ من المسؤولين في الهيئة، لمناقشة التقرير السنوي للهيئة، كما جرى بحث المشروعات الإستراتيجية ومبادرات برنامج التحول الصحي ودورها في تطوير الصناعات الوطنية الطبية والخدمات اللوجستية.
وتناول الاجتماع دور الهيئة في تحقيق الأمن الغذائي، والدوائي في المملكة، والجهود المبذولة في إطار توطين الأدوية، والخطة نحو تحسين نسبة الحضور النسائي في الوظائف القيادية، وبعض الجوانب الإدارية المتعلقة بالهيئة.

نزاهة: لا صحة للتحقيق في توريد لقاحات فايزر

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 شوال 1442هـ -30 مايو 2021م
https://www.al-madina.com/article/733740

المدينة - جدة
استبعدت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد «نزاهة» ما ورد في صفحة متداوَلة في وسائل التواصل الاجتماعي، ادّعت التحقيق مع أحد الأشخاص في قضية توريد لقاحات فيروس كورونا من نوع فايزر.
وقالت الهيئة في حسابها الرسمي المخصص للرد على الاستفسارات: «لا صحة لذلك، وجميع ما يصدر من #هيئة_الرقابة_ومكافحة_الفساد يُنشر عبر قنواتها الرسمية. ونأمل من الجميع تحري الدقة، وعدم الانسياق خلف الشائعات، ومن يساهم في نشرها يعرِّض نفسه للمحاسبة».

إلزام الأطباء بالتأمين التعاوني ضد الأخطاء المهنية دون النظر لمستوى الدخل ومدة التوظيف

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 شوال 1442هـ -30 مايو 2021م
https://www.al-madina.com/article/733737

سعيد الزهراني- الطائف
شرعت وزارة الصحة في إجراء تعديلات واسعة على نظام»مزاولة المهنة»، تتضمن إلزام الأطباء بالتأمين التعاوني ضد الأخطاء الطبية دون اعتبار لمستوى الدخل او مدة التوظيف، وتشمل التغطية التأمينية للممارس الصحي جميع التعويضات الناشئة عن الأخطاء التي وقعت أثناء فترة التغطية، ولا ينال وقت صدور الحكم النهائي من أحقية دفع التعويض الناتج عن الخطأ الطبي الواقع أثناء فترة التغطية التي تنتهي بوفاة المستفيد أو انتهاء مدة الوثيقة أو إلغائها أو

انتهاء عقد العمل مع المؤمن له أو التوقف عن مزاولة المهن الصحية. وتتضمن اللائحة الجديدة التي طرحت للاستبيان على العديد من الأمور المهمة بهدف الارتقاء بالمهن الصحية من خلال تحديد الواجبات العامة للممارس الصحي وأحكام التحقيق والمحاكمة كما أجازت قصر الترخيص بمزاولة المهنة على السعوديين الممارسين لأي من المهن الصحية إذا توفر العدد الكافي منهم في المملكة أو في إحدى المناطق أو لأسباب يوافق عليها الوزير.

ضوابط وتعليمات

يخضع للتأمين التعاوني ضد أخطاء مزاولة المهن الصحية جميع الأطباء وأطباء الأسنان من الحاصلين على تسجيل مهني بالهيئة، دون اعتبار لمستوى مداخيلهم ومدة توظيفهم.

يلتزم الطبيب بدفع الأقساط لشركة التأمين التي يختارها لهذا الغرض طبقاً للاتفاق المبرم معها.

تصدر شركة التأمين شهادة للطبيب تفيد بالتأمين عليه لتقديمها إلى الجهة المختصة عند الحصول على الترخيص بالعمل أو تجديد الترخيص.

تشمل منافع التغطية التأمينية قيمة المطالبة بالحق الخاص الناتجة عن خطأ مهني طبي طبقاً لهذا النظام.

يجوز للمؤمن له أن يغير شركة التأمين المتعاقد معها على أن يوجه خطابا بذلك قبل شهر على الأقل من تاريخ الإلغاء المطلوب، ويحسب الجزء المعاد من القسط التأميني على أساس نسبي متفق عليه في الوثيقة.

إذا لم تتوافر تغطية تأمينية لسداد التعويضات التي أصدر بها حكم نهائي على الممارس الصحي أو لم تكفي التغطية فإن المؤسسة الصحية التابع لها الممارس الصحي تكون ضامنة لسداد هذه التعويضات

إذا كان الممارس الصحي مرتبط بعلاقة عمل مع أكثر من مؤسسة فإن المسؤولية التضامنية مع الممارس الصحي تقع على عاتق المؤسسة التي وقع فيها الخطأ المهني الطبي.

يمنح الترخيص للممارس الصحي من قبل الوزارة، ويمنح الترخيص لممارس الطب البديل من قبل المركز الوطني للطب البديل والتكميلي.

يجوز منح ترخيص محدد المدة واستكمال الاشتراطات اللازمة لدى الهيئة وذلك للفئات التالية شرط الموافقة على مؤهلاتهم وهم:

الممارسون الصحيون الزائرون أو من في حكمهم.

الممارسون الذين يتم التعاقد معهم، خلال فترة إجراءات التصنيف

لا يجوز ممارسة الطب البديل إلا بموجب ترخيص من المركز الوطني للطب البديل والتكميل

تقوم الهيئة بإبلاغ الجهة الصحية المختصة في حالة عدم صحة الشهادات والمستندات التي تم التعاقد بموجبها

متطلبات حصول الاستشاريين على الترخيص هي: التسجيل والتصنيف من الهيئة، وموافقة وزير التعليم بالعمل في المؤسسة الصحية الخاصة.

ا يتم تعيين الممارسين الصحيين الذين تتعاقد معهم شركات التشغيل الطبي للعمل بالمرافق الصحية الحكومية إلا بعد تصنيفهم وتسجيلهم

يعتبر الترخيص للممارسين الصحيين للعاملين بالجهات الحكومية ساريًا طالما كان الممارس الصحي على رأس العمل الطبي

يتم الترخيص للممارسين الصحيين العاملين في القطاع الصحي الخاص لمدة سنتين ويتم تجديد الترخيص لمدد مماثلة.

استقدام الطبيب الزائر

-يجب أن يكون لدى الممارس الصحي الزائر ترخيص بمزاولة المهنة ساري المفعول في البلد المستقدم منه.

-يقتصر استقدام الممارس الصحي الزائر على المستشفيات والمجمعات الطبية المهيأة لتخصصه

أن يكون الممارس الصحي الزائر من ذوي التخصصات النادرة أو التقنيات الجديدة المطلوبة

أن يراعى في تحديد مدة الزيارة الوقت الكافي لتقييم الإجراءات الطبية التي تتم خلال الزيارة.

تضمن المؤسسة الصحية سداد التعويضات التي يصدر بها حكم نهائي في حالة الخطأ الطبي الصادر عن الممارس الصحي الزائر إذا لم تتوفر تغطية تأمينية أو لم تكفِ.

مدة العضوية في الهيئة الصحية الشرعية ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تقوم أمانة الهيئة الصحية الشرعية بتدقيق المعاملات الواردة لها والتأكد من اكتمال الملفات الطبية

قرار "التأمينات".. يمد مظلة الاستقرار لآلاف الوظائف الحكومية والعقود المؤقتة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 شوال 1442هـ -30 مايو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2070236

أجمع متخصصون لـ«عكاظ» على أهمية قرار مجلس الوزراء بشمول نظام التأمينات الاجتماعية للعاملين بالوزارات والهيئات الذين لا تقاعد لهم، سواء كانوا بعقود أو وظائف مؤقتة، لافتين إلى أن هذه الخطوة تحقق الأمان الوظيفي والمعيشي لآلاف الموظفين؛ ما ينعكس على جودة الحياة والشرايين الاقتصادية للوطن.

وأكد أخصائي الموارد البشرية الدكتور عادل الغامدي أن القرار يحقق ويمنح الأمان الوظيفي لشريحة كبيرة من العاملين السعوديين ممن يعملون سنوات ولا يجدون في آخر حياتهم راتبا منتظما. وقال: القرار يمنح العاملين أمانا وظيفيا وضمانا مستقبليا في حال بلوغ سن التقاعد أو العجز الصحي، وكذلك تأمينا لأسرهم بعد وفاتهم من خلال الحصول على معاش تقاعدي للأسرة، وكذلك التعويضات النقدية للمصابين بإصابات عمل والحصول على العناية الطبية وغير ذلك من المزايا، التي يوفرها نظام التأمينات لضمان عيش كريم يعطي الطمأنينة والاستقرار للعاملين، ويسهم في زيادة إنتاجهم. ووصف أستاذ القانون الإداري في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي القرار بأنه يمد مظلة الحماية والأمان إلى كافة القوى العاملة تحت مظلة التأمينات الاجتماعية للاستفادة من ناتج هذا الاشتراك بعد التقاعد أو العجز الكلي أو الجزئي، ويشمل الموظفين العموميين في الجهات الحكومية والوزارات والهيئات العامة والمؤسسات، الذين يخضعون سابقا لعلاقة تنظيمية وإلى نظام التقاعد المدني ونظام الخدمة المدنية. وأضاف: الآن بدأ التحول في هذه القوى العاملة إلى نظام يوثق العلاقة التعاقدية وليست العلاقة التنظيمية بحيث يخضع لهذه العلاقة منتسبو الجهات الحكومية ويستفيدون من التأمينات الاجتماعية على عكس ما كان الحال في السابق. وبين المحامي بندر العمودي أن شمول نظام التأمينات كافة العاملين خطوة مهمة يضمن بها العاملون حياة كريمة في حال الإصابة بعجز صحي أو في حال الوفاة، أو في حال بلوغ سن التقاعد، بحيث يمكنهم الاستفادة من هذا الاشتراك، ما يدل على حرص حكومة خادم الحرمين على كل ما ينفع المواطن ويساهم في استقراره اقتصاديا واجتماعيا.

لجنة الإسكان تسأل "البلدية" عن الأولويات في تمكين المدن

"الشورى" يبحث تحسين الحضور النسائي في الوظائف القيادية بـ "الغذاء والدواء"

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 شوال 1442هـ -30 مايو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2070217

بحثت اللجنة الصحية - إحدى اللجان المتخصصة في مجلس الشورى - في اجتماعها عبر الاتصال المرئي، برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتورة زينب بنت مثنى أبو طالب، التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء للعام المالي 1442/1441، بمشاركة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء الدكتور هشام الجضعي وعددٍ من المسؤولين في الهيئة.

وناقش أعضاء المجلس واللجنة خلال الاجتماع مع الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء التقرير السنوي للهيئة وأبرز ما ورد فيه حول أداء الهيئة والمشاريع الإستراتيجية ومبادرات برنامج التحول الصحي للهيئة، كما استعرض الاجتماع دور الهيئة في تطوير الصناعات الوطنية الطبية والخدمات اللوجستية.

وتناول الاجتماع دور الهيئة في تحقيق الأمن الغذائي، والدوائي في المملكة، والجهود المبذولة في إطار توطين الأدوية، والخطة نحو تحسين نسبة الحضور النسائي في الوظائف القيادية، وبعض الجوانب الإدارية المتعلقة بالهيئة.

وأشاد أعضاء اللجنة في اجتماعهم مع مسؤولي الهيئة بالدور الذي تقوم به الهيئة بجانب جهود أجهزة الدولة الأخرى المعنية بمواجهة فايروس كورونا، من خلال التأكد من سلامة ومأمونية اللقاحات وتقديمها بالشكل الآمن والسليم.

وطرح أعضاء المجلس أعضاء اللجنة في الاجتماع عددا من التساؤلات والاستفسارات حول ما تضمنه التقرير، حيث أجاب مسؤولو الهيئة عن ما تم طرحه من استفسارات، تمهيداً لإعداد اللجنة تقريرها النهائي ورأيها بشأن التقرير السنوي للهيئة للعرض أمام المجلس لمناقشته في جلسة قادمة.

من جهة أخرى، عقدت لجنة الحج والإسكان والخدمات اجتماعاً برئاسة الدكتور أيمن صالح فاضل، مع وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد الحقيل وعدد من المسؤولين في الوزارة، لمناقشة أبرز ما تضمنه التقرير السنوي للوزارة. وجرى بعد ذلك استعراض العديد من المحاور التي تركزت حول الإستراتيجية العامة للوزارة، والتخطيط العمراني وشؤون الأراضي وتطوير النموذج التشغيلي، والتحول الرقمي للوزارة، وتكامل أداء الوزارة وتعاونها مع الجهات الحكومية الأخرى، إضافة للصعوبات والتحديات التي تواجهها، كما بحث الاجتماع السبل الكفيلة بدعم الرقابة البلدية كجانب مهم لتطوير القطاع البلدي، وما يُمكن تطويره من الأنظمة والاشتراطات والتراخيص لإزالة كافة المعوقات والتوسع فيها من خلال الرقابة المجتمعية، والقطاع الخاص، كما تمت مناقشة عدد من الموضوعات التي تضمنها التقرير السنوي للوزارة.

وقدم أعضاء اللجنة خلال الاجتماع عدداً من الاستفسارات حول أولويات عمل الوزارة في تمكين المدن، وتحسين المشهد الحضري، والمستهدفات لتطوير معايير التنمية المستدامة، ومستوى جودة الحياة، وتعزيز ترتيب المملكة ضمن أفضل المدن والمنشآت الحضارية في العالم، إذ أجاب وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ومسؤولو الوزارة على ما قدم من استفسارات حول جهود الوزارة في هذه الجوانب، وذلك تمهيداً لإنهاء اللجنة إعداد تقريرها النهائي ورأيها بشأن التقرير السنوي للوزارة للعرض أمام المجلس في إحدى الجلسات القادمة.

"النيابة العامة" تحذِّر من إنتاج ما يمس بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو حرمة الحياة الخاصة

قالت إن مرتكب ذلك يعاقَب بالسجن لمدة تصل لـ5 سنوات وبغرامة تصل لـ3 ملايين أو بإحدى العقوبتَيْن

المصدر: جريدة سبق الاحد 11 شوال 1442هـ -23 مايو 2021م
https://sabq.org/qQB62C

حذَّرت النيابة العامة من إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه، عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي، مبينة أن مرتكب ذلك يعاقَب بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات، وبغرامة مالية تصل إلى ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتَيْن.
وقالت النيابة العامة عبر حسابها على موقع "تويتر" إنه "يحظر استغلال صدور بعض القرارات التنظيمية في إثارة معلومات مغلوطة عنها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من شأنها تضليل الرأي العام، ومساسها بالنظام العام، أو المشاركة في ذلك."

لجنة حكومية تناقش تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 18 شوال 1442هـ -30 مايو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/05/28/article_2101486.html

»الاقتصادية» من الرياض
عقدت اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، الاجتماع الشهري لممثلي الجهات الأعضاء، بحضور الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، محافظ البنك المركزي السعودي رئيس اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال.
وأشاد في كلمته التي ألقاها خلال الاجتماع بتضافر الجهود التي يقوم بها مسؤولو الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، لدورهم في دعم الأعمال التي يقوم بها أعضاء اللجنة الدائمة وأمانة سرها، إضافة إلى مساهمتهم الفاعلة في تحقيق عديد من الإنجازات والمكتسبات، التي كان آخرها اجتياز المملكة عملية التقييم المتبادل، وحصولها على العضوية الدائمة في مجموعة العمل المالي "فاتف"، تماشيا مع التطلعات لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.
وخلال الاجتماع ناقش أعضاء اللجنة عددا من الموضوعات المهمة في إطار تعزيز الإجراءات المحلية لمكافحة غسل الأموال، وتابعوا التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الوطنية وأهدافها الاستراتيجية، إلى جانب مناقشة نتائج فرق العمل المشكلة من الجهات الأعضاء، وهي: فريق عمل التقييم المتبادل برئاسة البنك المركزي السعودي، وفريق عمل الإحصاءات برئاسة أمن الدولة، وفريق عمل التطبيقات والتدريب والدراسات برئاسة النيابة العامة، إضافة إلى فريق

المخاطر برئاسة هيئة السوق المالية، وقد تم استعراض آخر المستجدات في شأن التوصيات الـ40 الصادرة عن مجموعة العمل المالي "فاتف"، لضمان توافق الأنظمة والتشريعات المحلية مع المعايير الدولية.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

الضمانات الحكومية حجر الزاوية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 18 شوال 1442هـ -30 مايو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/05/30/article_2102296.html

كلمة الاقتصادية

تواجه شركات كثيرة حول العالم أزمات كبيرة جراء تفشي وباء كورونا المستجد، وفي كثير من الحالات تتسم هذه الأزمات بالعمق، على الرغم من استفادة النسبة الأكبر من هذه المؤسسات من حزم الدعم التي أطلقتها معظم الحكومات في العالم لإنقاذها من تداعيات الجائحة العالمية التي فاجأت الجميع. وهذه الحزم، وفرت بالفعل سندا قويا للمؤسسات المشار إليها، بما في ذلك تسديد رواتب العاملين فيها خلال فترة الإغلاق الاقتصادي الطويل، إلى جانب طبعا القروض الممنوحة لها بفائدة صفرية.

وحزم الإنقاذ هذه شملت أيضا الأعمال الصغيرة والمتوسطة، أي أن معظم المؤسسات بكل أشكالها استفادت منها، في وقت كانت قد وضع فيه عدد منها ضمن رؤاها المستقبلية احتمالات خروجها من السوق، خصوصا تلك التي عجزت بالفعل عن تسديد فواتير الخدمات البسيطة. مع بدء إقدام الحكومات حول العالم على فتح اقتصاداتها، ولا سيما في ظل تزايد عمليات التلقيح ضد كورونا، ظهرت مشكلات كبيرة جدا على صعيد الشركات بشكل عام، فبعضها يتعرض لضغوط حاليا على صعيد تسديد سندات تستحق قريبا، وتظهر بين هذه الشركات مؤسسات صينية كبرى، إذ يقدر حجم السندات المشكوك في تسديدها في وقتها بنحو 46.8 مليار دولار.

والأمر ليس أفضل كثيرا على ساحة الشركات في عدد من الدول المتقدمة، لكن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تسمح بوصول الوضع إلى حالة عدم السداد، حتى إن تعرضت عشرات الشركات في الشرق والغرب إلى تخفيض مستوياتها الائتمانية في الفترة الماضية، والحقيقة أن تخفيض التصنيفات الائتمانية شمل دولا، بما فيها دول متقدمة جدا. قائمة الشركات الصينية التي تواجه ضغوطا بالسداد ليست قصيرة، حيث تواجه ضغوطا مالية، على الرغم من أنها لم تعلن عدم قدرتها على السداد.

لكن المؤشرات كلها تدل على أن بعضها لن يتمكن من السداد في الوقت المحدد، ما يرفع حالة القلق على مصيرها، ويؤكد في الوقت نفسه تصنيفاتها الائتمانية التي انخفضت بالفعل. وهناك عدد من المسؤولين لا يرون بأسا في تخفيض التصنيف، مقابل عدم خروج شركاتهم من السوق أو إخضاعها لسيطرة المشرعين.

لكن الأمور لا تزال غامضة في هذا المجال، ولا سيما أن الحكومة الصينية يمكنها أن تتحرك في الوقت المناسب لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذا المجال، في الوقت الذي تسعى فيه بكين إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتسريع حراك التعافي الاقتصادي.

والوضع كما أشرنا ليس أفضل كثيرا على الساحة الغربية، فقبل أيام أعلن المعهد الألماني لأبحاث الاقتصاد، أنه يرى صعوبة في تعافي الشركات في ألمانيا، وهذا البلد كان كما هو معروف الأفضل من حيث الأداء الاقتصادي خلال أوج جائحة كورونا ويتصدر تصنيف القارة العجوز اقتصاديا، مقارنة ببقية اقتصادات منطقة اليورو، والاقتصاد البريطاني، ما يطرح أسئلة حول مصير الشركات الأخرى في الدول الغربية، وتحديدا في الاتحاد الأوروبي. بحسب استطلاع جديد فإن نحو 21 في المائة من الشركات الألمانية قيمت الأضرار التي تسببت فيها جائحة كورونا بأنها مهددة لوجودها، وقد بدأت موجة إفلاس خلال الأشهر الماضية حسب توقعات خبراء ولربما تستمر على هذا النحو.

والضغط سيتكثف على قطاع الصادرات، الخدمات، السيارات، وشركات الصناعات التحويلية، ولا يزال كثير من الشركات يعاني نقصا حادا في السيولة جراء الأزمة. واللافت، الشكوك التي تحوم حول شركات معينة في الصين وتحديدا

في مسألة عجزها عن السداد، وأنها حققت بالفعل نموا ملحوظا في أداء عملياتها في الربع الأول من العام الجاري، ما يجعل تعافيها أسرع، ويضمن لها تصنيفا مقبولا على الساحة الاقتصادية.
لكن في النهاية لا يمكن لهذه الشركات أن تتقدم في المستقبل دون دعم حكومي آخر، يضمن لها أدوات مرنة في التعافي وبالتالي في الإنتاج، دون أن ننسى، أن بعض الشركات العالمية الكبرى جرى تأميمها بالفعل من جانب الحكومات في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت في عام 2008، فالضمانات الحكومية تبقى حجر الزاوية في أوقات الأزمات.

لا حصانة للفاسدين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 شوال 1442هـ -30 مايو 2021م
https://www.alriyadh.com/1888018

كلمة الرياض

تمضي حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده، قدماً في ملف مكافحة الفساد، وتحقق فيه تقدماً ملحوظاً، بعدما استخدمت فيه مبدأ الوضوح والشفافية اللامتناهية في الإعلان عن الفاسدين، مهما علت مناصبهم، ومهما كان انتسابهم.
ففي وقت باكر من إعلان رؤية 2030، أخذت المملكة عهداً على نفسها أن تكون سباقة بتفعيل الشفافية والمساءلة، وجعلهما مرتكزين أساسيين لتحقيق التنمية المأمولة، إلى جانب تبني كل الأنظمة والتشريعات التي تكفل تحقيق المساواة والنزاهة في أوساط المجتمع، مع الأخذ بأسباب القوة العادلة.
وفي زمن الرؤية أيضاً، اتخذت الحرب على الفساد في المملكة شكلاً جديداً، هذا الشكل اعتمد على تقوية الجهات الرسمية المكلفة بمحاربة الفساد وملاحقة الفاسدين، ومنحها كامل الصلاحيات لممارسة عملها دون أدنى محاباة أو مجاملة لأحد، واضعة المصلحة العامة في قمة أولوياتها، حيث أعادت هيكلة أنظمة الرقابة ومكافحة الفساد، بضم هيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، وهو ما شكّل دفعة قوية لاستئصال أشكال الفساد وتدعيم قيم النزاهة في المجتمع، ما جعل الهيئة تتمتع بالصلاحيات اللازمة لملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم.
وعندما أعلنت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد قبل أيام عن ست عشرة قضية، تتصدرها إدانة صاحب سمو ملكي في قضية فساد، فهذا أكبر دليل على أن الجميع أمام ميزان العدل متساوون، لا فرق بين أمير أو مواطن عادي، ويأتي هذا مصداقاً لقول الأمير محمد بن سلمان عندما أعلن على الملأ أنه "لن ينجو أي شخص دخل في قضية فساد، سواء كان أميرًا أو وزيرًا، وأن مَنْ تتوفر ضده الأدلة الكافية سيحاسَب"، وهي رسالة بأنه لا حصانة في قضايا الفساد.
فالمملكة ترى أن برامج التنمية الاجتماعية والازدهار الاقتصادي التي جاءت بها الرؤية، لا يمكن أن تحقق الطموحات المرجوة والأهداف المأمولة مع وجود أي فساد هنا أو هناك، قد يعطل هذه البرامج أو يبطئ من وتيرتها التي يفترض أن تكون عليها، وفي هذا الأمر إهدار صريح للجهود المبذولة في الرؤية، فضلاً عن إهدار المال العام.
ويؤمن ولي العهد أن الدولة لن تحقق تطلعاتها إلا باجتثاث الفساد من جذوره، وإيجاد قيادات طموحة مخلصة لوطنها، تعمل وتجتهد من أجل الصالح العام، بعيداً عن تحقيق أي مصالح أو أغراض شخصية، تتقاطع مع المصالح العامة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الجمعة 18 شوال 1442هـ - 30 مايو 2021م

https://www.alriyadh.com/1888002

المصدر: جريدة المدينة
الاحد 18 شوال 1442هـ - 30 مايو 2021م

https://www.al-madina.com/article/733749